

تباين بين الحكومة والمجلس وعدم اتفاق على أسعار الشرائح

# خلاف السلطتين حول الكهرباء يرتفع.. و«المالية» تقرر التوجه النيابي

المعلق بشرائح الكهرباء والماء، مشيراً إلى أنه على الرغم من التعاون مع اللجنة المالية إلا أن هناك تبايناً في التوصل إلى الأسعار المتفق عليها بين ما قدمته لجنة الدعوم الحكومية وما عرضته اللجنة المالية.

وقال: نحن في الحكومة نمد يد التعاون إلى مجلس الأمة ونفهم مقترحات الأخوة الأعضاء في اللجنة، مبيناً أن الحكومة طرحت مبررات مشروعها وتأثير ذلك على الاقتصاد المحلي، معرباً عن امله في التوصل إلى تفاهم وتقارب في وجهات النظر بين الطرفين.

وأوضح الجسار أن المشروع الحكومي بشأن شرائح الكهرباء لا يعني إلغاء الدعم، حيث أن هذا الدعم مستمر ولكن بنسب أقل خصوصاً مع ارتفاع كلفة الكهرباء، حيث يصل الدعم الحكومي إلى 80٪ من قيمة فاتورة استهلاك ذوي الدخل المحدود ويخفف إلى أن يصل إلى 65٪ في الشرائح الأخرى ذات الاستهلاك العالي، وقال أننا لا ننظر إلى ما يدفعه المواطن من قيمة استهلاكه فقط بل ننظر أيضاً إلى ما تقدمه الدولة من دعوم للمفاتيح، وفيما أن كان تطبيق الشرائح الجديدة على السكن الخاص سيتم في 2018 قال الجسار: إن هذا الموضوع مازال تحت النقاش وقيد الدرس وتتوقع اتخاذ قرار بشأنه في الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.



م. أحمد الجسار والفريق الحكومي خلال الاجتماع

والذي سيكون بعد سنة من نشره في الجريدة الرسمية. وأشار إلى أن القانون سيلزم أصحاب العمارات والمجمعات التجارية بتركيب عداد نكي لكل محل أو شقة، كما أكد أنه ستتم مراعاة المواطنين القاطنين في شقق السكن الاستثماري وبما يكفل حمايتهم. وفي هذا السياق، أكد وزير الكهرباء والماء م. أحمد الجسار أن الدعم الحكومي للكهرباء والماء مستمر رغم التعرفة الجديدة للاستهلاك، معرباً عن امله في التوصل إلى توافق مع اللجنة المالية ومجلس الأمة حول هذا القانون. وأضاف الجسار في تصريح للصحافيين عقب خروجه من اجتماع اللجنة: ناقشنا مع اللجنة المالية المشروع

بمس المواطن ذا الدخل المحدود. وأضاف أننا نحتاج إلى فرقة وطنية بسبب الوضع الاقتصادي الذي يعيشه البلد، مشيراً إلى اجتماع سابق مع وكالة مودين تم خلاله التحذير من تأخر الإصلاحات الاقتصادية والذي من شأنه خفض تصنيف الكويت الائتماني وبالتالي خفض قيمة الدينار الكويتي، مشدداً على ضرورة مكاشفة الناس والتعاون مع الحكومة من أجل الإصلاحات الاقتصادية القابلة للتطبيق وبما لا يضر المواطن.

وأوضح أن القانون الجديد لن يطبق قبل سنتين على السكن الخاص، وقيل ذلك سيستخدم البدء بالقطاعات الاستثماري والتجاري

دراسة حكومية شاملة شملت أكثر من 7 آلاف بيت من بيوت ذوي الدخل المحدود، وبينت أن معدل الاستهلاك 6 آلاف كيلوواط، ونحن حددنا فلسين لهذه الشريحة كي لا يتضرر ذوو الدخل المحدود. وأضاف أن الشريحة الثانية للاستهلاك بين 6 و12 ألف كيلوواط تم تحديد 5 فلوس لكل كيلو، والشريحة الثالثة للمسرقيين في الاستهلاك هي لمن يتجاوز 12 ألف كيلوواط وهؤلاء لن يدفعوا أكثر من 18 ديناراً زيادة فقط، وهو ما يوفر نحو نصف مليار دينار من الدعومات. وقال إن اللجنة المالية تصر على تصورها ولن نقبل بحال من الأحوال مشروع الحكومة، مؤكداً أن الغرض هو ترسيخ الإنفاق بما لا



خلف ميثير وفيسل الشايع ومحمد الجبري وفيسل الكندري خلال اجتماع اللجنة

سيدفع 48 ديناراً وفي البحرين 34,5 ديناراً وفي دبي 132 شهرياً مبيناً أن تكاليف استهلاك الكهرباء أعلى حتى من المقترح النيابي. ويسأله عن استهلاك القطاع الزراعي والصناعي قال إن اللجنة والحكومة راعت هذا الأمر حيث ما يخص قطاعي الزراعة والصناعة فإن الحكومة سوف تراعيهم في موضوع الدعم حتى لا يتأثر المواطن. وأشار السلي إلى أن تطبيق شرائح الكهرباء سيكون بداية على القطاع التجاري في الأشهر الثلاثة الأولى ثم على القطاع الاستثماري ثم القطاع الحكومي ثم الزراعي والصناعي وفي الأخير القطاع السكني موضحاً أن اللجنة طالبت الحكومة بتركيب عداد للكهرباء والماء لكل شقة سكنية حتى يكون صاحب الشقة حريصاً على الترشيد.

وقال مقرر اللجنة المالية النائب محمد الجبري إن اللجنة رفضت مشروع الحكومة الخاص بسرائح الكهرباء بالإجماع لتعارضه مع توجه اللجنة الهادف إلى حماية ذوي الدخل المحدود والمتوسط والذين سيتضررون بشكل مباشر في حال تم إقرار المشروع الحكومي. وأضاف الجبري أن اللجنة رأت في مشروع الحكومة كلفة كبيرة من شأنها الإضرار بالمواطن الرشيد وذوي الدخل المحدود، فتم رفضه ومن ثم التصويت على مقترح اللجنة ذي الشرائح المختلفة إلى 6 آلاف كيلوواط في السعودية

تس حيث سيكون تعرفه الشريحة الأولى في استهلاك الكهرباء من صفر إلى 6 آلاف واط بقيمة فلسين فقط. وبين أن تطبيق شرائح استهلاك الكهرباء هو وسيلة لإعادة توزيع الدعم بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية مشيراً إلى أن المواطن يدفع 12 ديناراً في الشهر بمجموع 144 ديناراً وفي السنة الحكومة تدعّمه بقيمة 1800 ديناراً وبالتالي فإن الدعم سزال موجوداً بينما تدعّم الدولة المستهلكين لغاية 9000 آلاف كيلوواط وبمبلغ 2610 ديناراً سنوياً.

وأفاد بأن المستهلكين لغاية 12 ألف كيلوواط فإن الدعم الحكومي السنوي لهذه الشريحة يبلغ 3372 ديناراً بينما يصل الدعم الحكومي إلى حوالي 5082 ديناراً لمن يستهلك فوق 21 ألف كيلوواط علماً بأن فاتورة هذا المستهلك السنوية هي 1722 ديناراً. وقال إننا إذا استطعنا تخفيض الاستهلاك بما يقارب 20 ٪ فسيكون إنجازاً طيباً وهذه الـ 20٪ ستساهم في إنشاء مناطق سكنية جديدة دون الحاجة إلى بناء محطات كهرباء جديدة لافتاً إلى أن المقترح النيابي يبقى قيمة فلسين للمستهلك حتى 6 آلاف واط ومن استهلاك أكثر من ذلك سوف يتحمل زيادة القيمة المالية أو يرشد استهلاكه من الكهرباء. وأشار إلى أنه مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي فإن من يستهلك لغاية 6 آلاف كيلوواط في السعودية

**الجسار: الدعم الحكومي على الكهرباء والماء يصل إلى 80٪ وهو مستمر رغم التعرفة الجديدة**

**الشايع: نسبة زيادة الاستهلاك عن حاجة المواطنين تعادل 30٪**

**الجبري: «المالية» رفضت المشروع الحكومي بالإجماع لكلفته العالية المضرة بالمواطن**

## نص القانون كما أقرته اللجنة المالية

وافقت اللجنة المالية البرلمانية عقب اجتماعها الذي عقده مع الجانب الحكومي أمس، وذلك كما انتهى إليه فريق العمل النيابي، بعد رفض المقترح الحكومي، وجاء نص القانون كما يلي:

مادة 1: تحدد تعرفه استهلاك وحدة الكهرباء (كيلووات ساعة شهرياً) وتعرفة استهلاك وحدة المياه العذبة (الف جالون امبراطوري شهرياً) وفقاً للجدولين المرفقين. وتتولى وزارة الكهرباء والماء تحصيلها.

مادة 2: يصدر وزير الكهرباء والماء القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال سنة من تاريخ نشره.

مادة 3: يجوز منح حوافز نقدية أو عينية لمن يساهم من المواطنين في ترشيح استهلاك الكهرباء والماء وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر

بها قرار من وزير الكهرباء والماء. ويجوز أن تشمل الحوافز الاعفاء من بعض المستحقات أو جدولتها.

مادة 4: يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة 5: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به وبالجداول المرفقة بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وذلك وفق الجدولة الزمنية التالية:

- القطاع التجاري.

- القطاع الاستثماري بعد 3 أشهر.

- القطاع الحكومي بعد 6 أشهر.

- القطاع الصناعي والزراعي بعد 9 أشهر.

- القطاع السكني بعد 12 شهراً.

## جمعية مشرف التعاونية

### إعلان للسادة المساهمين الكرام

تم بعون الله وتوفيقه انعقاد الجمعية العمومية السنوية لجمعية مشرف التعاونية وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١٦/٤/٤ وتمت المصادقة على التقرير المالي والإداري للسنة المالية المنتهية ٢٠١٥/١٢/٣١ واختيار مدقق الحسابات .

وقد اجتمع السادة أعضاء مجلس الإدارة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٤/٥ بحضور السيد / ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتم تشكيل الهيئة الاداريه على النحو التالي :-

- ١ - السيد / عبد الرحمن على عيسى القديري
- ٢ - السيد / عبد المحسن عبد الخضر حسين الصراف
- ٣ - السيد / وليد يوسف مرزوق الرشيدان
- ٤ - السيد / وائل عبد العزيز فهد المسعود
- ٥ - السيد / عمر عبد الوهاب عباد القناعي
- ٦ - السيد / ناصر جواد حاجي معرفى
- ٧ - السيد / على فهد عبد الرحمن الفهد
- ٨ - السيد / أنور حبيب شعبان غضنفرى
- ٩ - السيد / عيسى يوسف يعقوب القلاف

ويتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير الى جميع المساهمين الكرام على ثقتهم الغالية ويتعهد ببدل المزيد من الجهد لما فيه مصلحة الجمعية والمساهمين .

والله ولى التوفيق ،،،،،

مجلس الإدارة

### جدول تعرفه استهلاك وحدة الكهرباء (كيلووات ساعة شهرياً)

القطاع	شريحة الاستهلاك (كيلووات ساعة شهرياً)	التعرفة لكل كيلو (وات ساعة (فلس)	القطاع	شريحة الاستهلاك (كيلووات ساعة شهرياً)	التعرفة لكل كيلو (وات ساعة (فلس)
القطاع السكني الخاص (المنزلي)	من صفر إلى 3000	5	قطاع السكن الخاص (شقق)	من صفر إلى 1000	5
	من 3000 إلى 6000	8		من 1000 إلى 2000	10
	من 6000 إلى 9000	10		أكثر من 2000	15
قطاع السكن الخاص (شقق)	أكثر من 9000	15	القطاع الحكومي والقطاع التجاري	أكثر من 2000	15
	من صفر إلى 1000	5		تعرفة ثابتة	25
	من 1000 إلى 2000	10		تعرفة ثابتة	10
القطاع الصناعي	أكثر من 9000	15	قطاع الإنتاج الغذائي	تعرفة ثابتة	13
	من صفر إلى 1000	5		القطاعات الأخرى	19
	من 1000 إلى 2000	10		تعرفة ثابتة	19
قطاع السكن الخاص (شقق)	أكثر من 9000	15	تعرفة الطاقة غير الفاعلة لفئات الاستهلاك الصناعي أو التجاري أو الحكومي	3 فلوس لكل (ك.فاز.ساعة)	3
	من صفر إلى 1000	5		تعرفة الطاقة غير الفاعلة لفئات الاستهلاك الصناعي أو التجاري أو الحكومي	3
	من 1000 إلى 2000	10			

يتم تحصيل رسم فدره دينار واحد شهرياً مقابل قراءة العداد وإصدار الفواتير

### جدول تعرفه استهلاك وحدة المياه العذبة (الف غالون امبراطوري شهرياً)

القطاع	شريحة الاستهلاك (غالون)	التعرفة لكل غالون	القطاع	شريحة الاستهلاك (غالون)	التعرفة لكل غالون
القطاع السكني الخاص (المنزلي)	من صفر إلى 10000	1,000	القطاع السكني الخاص (المنزلي)	من صفر إلى 10000	1,000
	من 10000 إلى 20000	2,000		من 10000 إلى 20000	2,000
	أكثر من 20000 إلى 30000	3,000		أكثر من 20000 إلى 30000	3,000
المنشآت الصناعية	أكثر من 30000	4,000	المنشآت الصناعية	أكثر من 30000	4,000
	تعرفة ثابتة	2,500		تعرفة ثابتة	2,500
	تعرفة ثابتة	1,000		تعرفة ثابتة	1,000
محطة تعبئة المياه (تناكر)	000,4	000,4	محطة تعبئة المياه (تناكر)	000,4	000,4
	تعرفة ثابتة	000,4		تعرفة ثابتة	000,4
	تعرفة ثابتة	000,4		تعرفة ثابتة	000,4

يتم تحصيل رسم فدره دينار واحد شهرياً مقابل قراءة العداد وإصدار الفواتير

### إعلان فتح تراخيص العمرة

يعلن مكتب شئون الحج بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية عن فتح باب استقبال الطلبات لتراخيص تسير رحلات عمرة خلال الفترة من ٤/٣ إلى ٤/١ وذلك وفقاً للشروط التالية:-

- ١- أن يكون كويتي الجنسية .
- ٢- أن لا يقل عمرة عن ٢١ سنة ولا يزيد عن ٦٥ سنة.
- ٣- أن يقدم تقرير طبي يثبت لياقته الصحية من المجلس الطبي بوزارة الصحة.
- ٤- أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه حكماً نهائياً بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره قانونياً.
- ٥- ألا يكون قد سبق مجازاته بإلغاء ترخيصه بصفة دائمة أو بالإيقاف المؤقت.
- ٦- أن يقدم شهادة بنكية بقدرته المالية لا تقل عن عشرة آلاف دينار كويتي.
- ٧- أن يتقدم بكتاب من وزارة التجارة إلى وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بطلب ترخيص ممارسة نشاط العمرة .

فعلى الراغبين التقدم لمقر مكتب شئون الحج بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية برج التوأم برج B الدور الثالث.

هاتف الكويت hajjkw | hajj@awqaf.gov.kw | مكتب شئون الحج +96599051691 | @HAJJ-KW | @KW-HAJJ